● أخبار قصيرة



عطل تقني يربك رحلات «يونايتد إيرلاينز» في أميركا

أعلنت شركة «يونايتد إيرلاينز» الأميركية، الثلاثاء ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦، تعرض أنظمتها التشغيلية لعطل واسع أدى إلى تعطيل إقلاع عدد من الرحلات الجوية، وسط غموض بشأن أسباب الخلل وحجم تأثيره. وأفاد مسافرون بتوقف رحلاتهم نتيجة مشكلة في نظام التحقق من أوزان الطائرات، فيما أكدت الشركة أنها تعمل على استعادة أنظمتها وإعادتها إلى وضعها الطبيعي في أسرع وقت ممكن، من دون الكشف عن عدد الرحلات المتضررة أو موعد انتهاء الإصلاحات.
ويأتي العطل بعد أيام من اضطرابات شهدها قطاع الطيران الأميركي، إثر خلل في أنظمة الاتصالات التابعة للمراقبة الجوية، تسبب بتعليق الرحلات على مستوى البلاد، ما أثار مخاوف من تجدد اضطراب حركة الطيران.



روسيا وأوكرانيا.. تصعيد رغم المفاوضات

دخلت الحرب الروسية الأوكرانية مرحلة جديدة من التصعيد، عقب انتهاء جولة المفاوضات الثلاثية في أبو ظبي من دون تحقيق اختراق. وشنّت كييف هجوماً واسعاً بالمسيّرات استهدف جسر كيرتش الرابط بين روسيا والقرم، ومناطق عدة بينها محيط موسكو، فيما أعلنت وزارة الدفاع الروسية إسقاط وتدمير ٢٠٤٩ مسيّرة خلال ٢٤ ساعة.
في المقابل، شنّت موسكو ضربات على منشآت الطاقة والنقل في ثماني مناطق أوكرانية، مستهدفةً البنية التحتية الحيوية، وسط تحذيرات كييف من تداعياتها على إمدادات الكهرباء مع اقتراب الشتاء. ويأتي التصعيد بالتزامن مع نقص صواريخ «باتريوت» والقيود المفروضة على منظومة الاتصالات العسكرية «ستارشيلد». وتتجه الأنظار إلى قمة الخميس في الصين، التي تجمع دونالد ترامب وفلاديمير بوتين وشي جين بينغ، وسط ترقب لاحتمال بحث الحرب الأوكرانية.

كندا تدرس الاستعانة بشركات السيارات الصينية والأوروبية

أعلن رئيس الوزراء الكندي مارك كارني، الاثنين ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦، أن بلاده قد تتجه إلى شركات صناعة السيارات الصينية والأوروبية واليابانية، في حال فشل المفاوضات التجارية مع واشنطن في الحفاظ على صناعة سيارات متكاملة في أميركا الشمالية.
وأوضح كارني أن الرسوم الجمركية والإجراءات التجارية الأميركية أثّرت في تكامل قطاع السيارات بين البلدين، مشدداً على ضرورة حماية الصناعة الكندية وفرص العمل. ويأتي التصريح قبيل اجتماع مرتقب مع الرئيس الصيني شي جين بينغ في مدينة شنجن، لبحث ملفات تجارية، بينها صناعة السيارات.
وتتصاعد الخلافات بين أوتاوا وواشنطن بعد نقل شركة «ستيلانتس» إنتاج سيارات «جيب كومباس» من كندا إلى ولاية إلينوي الأميركية.



تضامن عالمي واسع مع العلماء المعتقلين

النظام الخليفي يصعّد حربه على علماء البحرين.. المؤبد و١٥ عامًا بحق ٦٤ عالمًا ورمزًا دينيًا



لم يكن ما شهدته المحاكم البحرينية مجرّد إجراء قضائي أو فصل في قضية جنائية، بل جاء في سياق تصعيد سياسي وقضائي واضح ضد العلماء والرموز الدينية الشيعية، ومحاولة لتجريم الهوية الدينية وملاحقة كل صوت يرفض الخضوع لسياسات النظام الخليفي. فإصدار عشرات الأحكام بالسجن المؤبد، إلى جانب أحكام بالسجن خمسة عشر عامًا بحق علماء دين وخطباء وقرّاء عزاء ومنشدين حسينيين، يكشف عن حجم الاستهداف الذي لم يعد يقتصر على المعارضين السياسيين، بل امتد ليطال المؤسسات الدينية والشعائر والمعتقدات والارتباط بالمرجعيات الدينية.
وفقًا لتفاصيل الأحكام الصادرة، قضت المحاكم البحرينية بالسجن المؤبد بحق ٦٠ شخصية، فيما أصدرت أحكامًا بالسجن لمدة ١٥ عامًا بحق أربعة من العلماء والرموز الدينية الشيعية. وشملت الأحكام عددًا من أبرز علماء الدين البحرينيين، على رأسهم المرجع الكبير آية الله الشيخ عيسى قاسم، الشيخ محمد صنقور، الشيخ علي الصددي، السيد مجيد المشعل، الشيخ محمود العالي، والشيخ حسين الديهي.
ويكفي التمعّن فيما أوردته النيابة العامة بوصفه «أدلة» لإدراك طبيعة هذه القضية وحقيقة الاستهداف فيها؛ إذ تتمحور التهمة المعلنة حول «تأسيس جماعة إرهابية» تهدف إلى قلب النظام الدستوري، فيما لا تتعدّى الأدلة المطروحة التعليم الديني والكتب وأموال الخُمس والصدقات، فضلًا عن الصلات الدينية بالحوزات والمرجعيات خارج البلاد. والأخطر أن هذه الأحكام تأتي وسط اتهامات بالتعذيب وانتزاع الاعترافات بالإكراه وحرمان المتهمين من ضمانات المحاكمة العادلة، ما يثير مخاوف جدية بشأن سلامة الإجراءات القضائية؛ فقد وثّقت عشرون منظمة حقوقية دولية وإقليمية، بينها هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، شهادات عن متهمين أُجبروا على الوقوف ساعات طويلة معصوبي الأعين ومقيّدي الأيدي ومحرومين من النوم في مقر الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية، وعن تهديدات بالعنف الجسدي والجنسي طالت عائلاتهم، وتهديدات بإسقاط الجنسية والترحيل. ووقّع بعضهم اعترافات مطوّلة دون أن يُسمح لهم بقراءتها، ثم تبيّن أن فقرات كاملة تتكرّر حرفيًا في اعترافات متهمين مختلفين، وكأنها كُتبت بقلم واحد، فيما قيل إن تسجيلات الاستجواب مُحيت بعد شهر.

آية الله الشيخ عيسى قاسم: سنقاوم سياسة الاستعباد

وفي خضم هذه التطورات، برز موقف المرجع الديني البحريني الكبير آية الله الشيخ عيسى قاسم، الذي ردّ على أحكام النظام البحريني بالسجن المؤبد بحق علماء الدين الشيعة بالقول: «محال على شعبنا إلّا أن يقاوم سياسة الاستعباد». وأضاف سماحته: «البحرين وشعبها المؤمن الحر الشهم الأبي العزيز الغيور، لا يريد الحكم القائم فيها، المسيطر بالقوّة في ظلمٍ عظيم على الكبير والصغير، لها إلّا أنْ تكون بلدًا أسيرًا، ولشعبها أنْ يكون شعبًا ذليلًا من مجموعة من العبيد».
وتابع قائلًا: «بلد وشعب يُراد له ذلك لا بد أنْ يُسجَن أحراره، وأصحاب المبدئيّة العليا من طليعة علمائه، والطليعة البارزة من طلاب العلوم الدينيّة الجادّين المبدئيين فيه، وأن يُقبَر صوت الوعي والعزّة والكرامة والحريّة الطاهرة، وأنْ تغيب الكلمة الرساليّة والمربّية على الحق والشجاعة والبذل في سبيله في الطوامير وغياهب السجون».
وواصل آية الله قاسم تأكيده على استمرار المطالبة بالحقوق، قائلًا: «محال على شعبنا المؤمن إلّا أنْ يقاوم سياسة الاستعباد والاستحمار والتهميش وإنْ اشتدّت الصعاب. ومحال عليه أنْ يسكت على نهب حقوقه، ويتوقّف أو يفتر في طريق المطالبة بها، أو يقنع بالقليل منها. إنّه على عزم لا يتغيّر على مواصلة السعي لاستكمالها، شأنه في ذلك شأن أيّ شعب أصيل مبدئي رسالي شهم صلب غيور».
كما شدّد سماحته على أن سجن العلماء لن يؤدي إلى إخماد المطالب، بل سيزيد من التمسك بها، مؤكدًا أن «سجن العلماء مُنشِّط على خط الجهاد من أجل الإسلام والحريّة الشريفة والكرامة، ونيل الحقوق بالكامل»، مضيفًا: «حياتنا بإسلامنا وحريتنا وعزّتنا، وما به ذلك كلّه لا يُفرَّط فيه أبدًا، ولا في أحد من قادته ورجاله المضحِّين في سبيله».
هذا ولا تقف دلالات الحكم الصادر بحق آية الله الشيخ عيسى قاسم عند حدود استهداف شخصه، بل تتجاوز ذلك إلى استهداف المرجعية الدينية ذاتها ومحاولة كسر رمزيتها ومكانتها في وجدان أتباعها. فالشيخ الثماني، الذي أسقطت السلطة جنسيته عام ٢٠١٦، ويقيم خارج البلاد منذ عام ٢٠١٨، لا تملك أن تضعه خلف القضبان، لكنها اختارت أن تطارده بحكم المؤبد، في رسالة تتجاوز شخصه لتطال كل من يرى في العالم مرجعية دينية مستقلة لا تخضع لإرادة الحاكم ولا تدور في فلك السلطة.

يواصل النظام الخليفي توظيف القضاء لقمع الشعب البحريني واستهداف هويته ورموزه الدينية والوطنية، عقابًا لمواقفهم الرافضة للاستبداد والانحياز للعدو الصهيوني

المعارضة البحرينية.. محاكمة العلماء تهدد النسيج الوطني

وفي موازاة المواقف الدينية، أكدت قوى المعارضة في البحرين بطلان محاكمة كبار علماء الطائفة الشيعية، محمّلةً السلطة مسؤولية تداعيات أي أحكام إدانة قد تصدر بحق العلماء المعتقلين، ومحذّرةً من أن استمرار هذه الإجراءات ينقل الأزمة السياسية إلى مواجهة تمسّ وجود مكوّن أساسي من مكونات المجتمع البحريني. وقالت قوى المعارضة، في بيان، إن إصرار السلطة على محاكمة عدد من علماء الدين الشيعة، بالتزامن مع التصعيد الإقليمي، عبر اتهامات ملفقة وقضايا كيدية، يمثل استهدافًا للطائفة الشيعية ومعتقداتها ورموزها، ويزيد من تعقيد الأزمة السياسية ويهدد النسيج الوطني. وشددت على أن أي أحكام إدانة تصدر بحق العلماء ستكون باطلة، محذّرةً من تداعيات خطيرة على المستوى الوطني، ومطالبة بوقف المحاكمة والإفراج الفوري عن العلماء وإنهاء سياسة القمع والاعتقالات. كما دعت قوى المعارضة جماهير الشعب البحريني إلى متابعة التطورات والاستعداد للدفاع عن العلماء والطائفة الشيعية، وفق التكليف الديني والوطني والأخلاقي.

تضامن عالمي مع علماء البحرين المعتقلين

وفي ظل استمرار الإجراءات بحق العلماء، تتسع موجة التضامن العالمي معهم، حيث توالت بيانات التضامن من مؤسسات حوزوية وعلمائية وأحزاب وشخصيات سياسية وإعلامية ومنظمات حقوقية في عدد من دول العالم، رفضًا لما يتعرض له علماء البحرين من ملاحقة قضائية وإجراءات.
وفي هذا السياق، أدانت هيئة علماء بيروت سياسة القمع في البحرين، ودعت الجمعيات الحقوقية الدولية إلى التحرك إزاء الانتهاكات التي تطال الشعب البحريني وعلماءه. كما أعلن أساتذة الحوزة العلمية وأئمة المساجد في محافظة البصرة العراقية تضامنهم مع العلماء، مؤكدين أن استهدافهم لا ينسجم مع مبادئ حقوق الإنسان. وفي إيران، طالب أساتذة مركز الإمام الرضا (ع) الفقهي بالإفراج الفوري عن علماء البحرين، وأدانوا ملاحقتهم القضائية، في موقف يعكس اتساع الرفض الديني لاستمرار الإجراءات بحقهم. وعلى الصعيد السياسي، أكد حزب الله اللبناني أن ما يتعرض له علماء البحرين ونخبها وشعبها لا يخدم إلا أعداء المنطقة، في إدانة للتصعيد الذي يستهدف مكوّنًا أساسيًا من المجتمع البحريني. كما عبّر رئيس الوزراء العراقي الأسبق عادل عبد المهدي عن تضامنه مع علماء البحرين وشعبها، مؤكدًا أن قضيتهم أمانة في أعناق الجميع، وداعيًا شعوب المنطقة ودولها، من فلسطين والعراق ولبنان واليمن وإيران إلى مصر وتركيا والأردن ودول الخليج الفارسي، إلى الدفاع عن الحقوق ومواجهة مشاريع الاستعمار والصهيونية. ختاماً، لم تنجح الأحكام والسجون في كسر إرادة الشعب أو انتزاع مكانة رموزه؛ فإسقاط جنسية آية الله الشيخ قاسم لم يُسقط مكانته، والمؤبدات لم تُطفئ جذوة المطالبة بالحقوق. فلا تُسجن مرجعية، ولا تُحاكم شعيرة، وما صدر ليس إدانة للعلماء والمنشدين، بل إدانة لسلطة تخشى شعبها.

الاحتلال وإسكات الصحافة الفلسطينية.. قتل الشهود واعتقال الحقيقة



من قتل الصحافيين في غزة إلى اعتقالهم وتعذيبهم في الضفة الغربية، تتسع دائرة انتهاكات العدو الصهيوني بحق الإعلام الفلسطيني، لتشمل العاملين في الميدان والمؤسسات الإعلامية ومعدات التوثيق وشبكات الاتصال، في مسار يحدّ من قدرة الصحافيين على نقل الوقائع إلى العالم، ويطرح تساؤلات حول استهداف حرية العمل الصحافي وحق الجمهور في المعرفة.
ووفق نادي الأسير الفلسطيني، ارتفع عدد الصحافيين المعتقلين في سجون الاحتلال إلى ٣٨، بينهم خمس صحافيات، عقب اعتقال الصحافي محمد عتيق من جنين في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر، فيما لا يزال صحافيان من غزة مجهولي المصير منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣. كما أعادت سلطات الاحتلال اعتقال الصحافي سامر خويرة رغم صدور قرار قضائي بالإفراج عنه، وطالبت بتمديد توقيفه ١٤٤ ساعة، وسط مخاوف من إخضاعه للاعتقال الإداري.
وفي تقرير صدر في ١٩ شباط/ فبراير ٢٠٢٦، وثّقت لجنة حماية الصحافيين اعتقال ما لا يقل عن ٩٤ صحافياً وعاملاً إعلامياً فلسطينياً منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، بقي ٣٠ منهم قيد الاحتجاز حتى ١٧ شباط/ فبراير. وأشار التقرير إلى أن ٤٨ من أصل ٥٨ صحافياً شملتهم المقابلات لم تُوجَّه إليهم اتهامات جنائية، بل احتُجزوا إدارياً استناداً إلى ملفات سرية، الأمر الذي يثير مخاوف بشأن ضمانات المحاكمة العادلة وحق المحتجزين في الدفاع عن أنفسهم.
ولا تنتهي الانتهاكات عند الاعتقال؛ إذ أفاد ٥٨ من أصل ٥٩ صحافياً أُفرج عنهم، في تقرير اللجنة «عدنا من الجحيم»، بتعرضهم للتعذيب أو الاعتداء والعنف، بما يشمل الضرب والتجويع والإهمال الطبي والتهديدات النفسية والعنف الجنسي والحرمان الحسي. كما قال ١٧ صحافياً إنهم حُرموا من التواصل مع محامين خلال احتجازهم. وتكشف هذه الشهادات خطورة ظروف الاحتجاز والحاجة إلى تحقيقات مستقلة في الانتهاكات المبلغ عنها.
أما في غزة، فأورد تقرير المقررة الأممية فرانشيسكا ألبانيزي، المقدم في تموز/ يوليو ٢٠٢٦، استشهاد نحو ٣٠٠ صحافي وإصابة أكثر من ٤٠٠ منذ بداية الحرب، إلى جانب تدمير أكثر من ١٥٠ منزلاً لصحافيين، وتضرر عشرات المكاتب الإعلامية واستهداف شبكات الاتصالات. ووثّق التقرير أيضاً ١٣٩ اعتداءً نفذها مستوطنون ضد الصحافة في الضفة الغربية، وأشار إلى استمرار منع الصحافيين الأجانب من الدخول المستقل إلى القطاع.
ولا يقتصر أثر هذه الاعتداءات على الخسائر البشرية والمادية، بل يمتد إلى تعطيل التغطية الميدانية، وعرقلة تدفق المعلومات، وتقليص فرص توثيق الأحداث والتحقق منها. فاستهداف الصحافي ومؤسسته ووسائل عمله يضعف قدرة الإعلام على حفظ الأدلة ونقل الشهادات، خصوصاً في ظل القيود المفروضة على دخول الصحافة الدولية إلى غزة. وتكشف هذه المعطيات أن حماية الصحافيين لم تعد مسألة مهنية فقط، بل مسؤولية قانونية ودولية تستوجب ضمان سلامتهم وحرية وصولهم إلى المعلومات، وفتح تحقيقات مستقلة في حالات القتل والتعذيب والاعتقال التعسفي، ومحاسبة المسؤولين عنها.